

## «كاستينغ» قيس سعيد يحبس أنفاس الأحزاب التونسية

ثلاث شخصيات بارزة في ميزان رئاسة الحكومة



الكرة تتحول إلى ملعب الرئيس سعيد

حاجة إلى حزام سياسي واسع وليس فقط لضباب الـ109 أصوات فقط، مؤكدا في نفس الوقت أن "حزبه يساند تشكيل حكومة جامعة لا تكون حكومة طرف على حساب آخر".

ويلف هذا القلق أيضا، حركة النهضة الإسلامية التي تجمع القراءات على أنها خسرت ورقة هامة في المعادلة السياسية الجديدة في البلاد منذ سقوط الحكومة التي اقترحتها عبر مرشحها الحبيب الجملي، وذلك وسط تزايد المخوفات من أن رئيس الحكومة الذي سيقره قيس سعيد، سيفتح الباب أمام تغييرات سياسية فارقة قد تعيد رسم التوازنات داخل البرلمان وخارجه.

وكان لافتا أن مُجمل الأسماء التي تضمنتها القائمة المذكورة، ليست لها قاعدة برلمانية واسعة تمكنها في صورة تم اختيارها لتشكيل الحكومة، من الحصول على الـ109 أصوات الضرورية لنيل ثقة البرلمان، وهو أمر من شأنه جعل مهمة الرئيس قيس سعيد صعبة للغاية ما لم يُفاجأ الجميع باختيار شخصية من خارج القائمة المُقدمة له من الأحزاب والكتل النيابية.

وتقلق هذه الفرضية بشكل أو بآخر الأحزاب الكبرى المُتمثلة في البرلمان، حيث شد القيادي في حزب قلب تونس، أسامة الخليلي، في تصريحات صحافية على أن الحكومة القادمة ستكون في

أحزاب، أبرزها الوزيران السابقان حكيم بن حمودة، وفاضل عبدالكافي، وسفير تونس لدى بلجيكا، رضا بن مصباح. ويحظى حكيم بن حمودة بدعم ثمانية أحزاب منها قلب تونس (ليبرالي/38 نائبا) وتحيا تونس (ليبرالي/14 نائبا) وحركة الشعب (قومي/ناصري/15 نائبا بالبرلمان من أصل 217) وكتلة الإصلاح الوطني (15 نائبا)، بينما يحظى فاضل عبدالكافي بدعم حركة النهضة (54 نائبا)، وكتلة الإصلاح الوطني وقلب تونس، فيما يحظى رضا بن مصباح هو الآخر بدعم قلب تونس وتحيا تونس والإصلاح الوطني.

اللقاءات التي أجراها سعيد مع عدد من الشخصيات المُرشحة لرئاسة الحكومة القادمة.

ومنحت الأحزاب الكبرى في البلاد، الرئيس قيس سعيد فرصة نادرة ليُمسك بزمام عملية اختيار "الشخصية الأقدر"، وذلك بعد رفض البرلمان في العاشر من يناير الجاري، منح الثقة للحكومة التي شكّلها الحبيب الجملي الذي اختارته حركة النهضة الإسلامية لهذه المهمة، واعتبارها الحزب الفائز في الانتخابات التشريعية وتصوّرت النتائج برصيد 54 مقعدا برلمانيا.

والتقى الرئيس قيس سعيد في سياق تلك المشاورات، مسؤولي المنظمات الوطنية الكبرى في البلاد، وأبرزهم نورالدين الطوبوي، الأمين العام للاتحاد التونسي للشغل (أكبر منظمة نقابية في البلاد) وسمير ماجول رئيس منظمة أرباب العمل، وعبدالمجيد الزار، رئيس اتحاد الفلاحين والصيد البحري، ورضاء الجري، رئيسة الاتحاد الوطني للمرأة التونسية.

كما استقبل بعد ذلك، ثلاثة مرشحين لمنصب رئيس الحكومة، هم فاضل عبدالكافي الذي رشحته عدة أحزاب منها حركة النهضة الإسلامية وقلب تونس وكتلة الإصلاح الوطني، وحكيم بن حمودة الذي رشحته ثمانية أحزاب منها قلب تونس وحركة الشعب وتحيا تونس وكتلة الإصلاح الوطني، وإلياس الفخفاخ مرشح حركة تحيا تونس والمدعوم من حزب التيار الديمقراطي.

وكان قيس سعيد قد وجّه في وقت سابق، كتابا إلى إقديم أسماء المرشحين يدعوها فيه إلى تقديم أسماء المرشحين المؤهلين لتشكيل الحكومة.

وتلقى الرئيس التونسي قائمة تضم أكثر من خمس عشرة شخصية عُرفت بنشاطها في المجالين الاقتصادي والمالي، وتحظى بعضها بدعم من عدة

يواصل الرئيس التونسي قيس سعيد المشاورات بخصوص اختيار شخصية تتولى تشكيل الحكومة، بعد أن تلقى مقترحات الأحزاب التي فضّلت اختيار كفاءة اقتصادية في هذه المهمة، وفيما رجّحت أوساط سياسية اختياره لشخصية توافقية، لا يستبعد مراقبون أن يفاجئ سعيد الطبقة السياسية باختيار شخصية من خارج الأحزاب، ما من شأنه أن يقلب المعادلة السياسية في البلد.

الجمعي قاسمي

التشريعية ثقة البرلمان، يقوم رئيس الجمهورية في أجل 10 أيام بإجراء مشاورات مع الأحزاب والائتلافات والكتل النيابية لتكليف الشخصية الأقدر من أجل تشكيل حكومة في أجل أقصاه شهرا.

وتوقّعت مصادر سياسية تحدثت إليها "العرب" أن يتم الكشف عن اسم هذه "الشخصية الأقدر" خلال الساعات المقبلة، واستندت في توقعاتها إلى عاملين اثنين، أولهما انتهاء المهلة الدستورية المُعدة بعشرة أيام، الاثنين، بينما الثاني مُرتبط بزيارة الرئيس قيس سعيد إلى سويسرا للمشاركة في فعاليات منتدى دافوس العالمي.

وقالت المصادر إن الرئيس قيس سعيد سيعلن عن اسم الشخصية التي اختارها لتشكيل الحكومة الجديدة قبل تحوله إلى سويسرا التي يُنتظر أن يصلها الثلاثاء، لتكون هذه الزيارة الثانية له خارج تونس منذ توليه رئاسة البلاد في أكتوبر الماضي، وذلك بعد زيارة سلطنة عُمان في الثاني عشر من يناير الجاري، لتقديم واجب العزاء على إثر وفاة السلطان قابوس بن سعيد.

ولم يتسن لـ"العرب" التاكيد من الرئاسة التونسية حول ما إذا كان برنامج الرئيس قيس سعيد يتضمن زيارة إلى سويسرا أم لا، لكن ذلك لا يمنع من الإشارة إلى أن الوقت أصبح ضاغطا، ولا يفسح المجال للمزيد من المشاورات التي تؤكد كافة المعطيات أنها شارفت على نهايتها، خاصة بعد

تونس - تتربح الأحزاب والأوساط السياسية في تونس بكثير من الاهتمام المشوب بحذر شديد، نتائج المشاورات التي يجريها الرئيس قيس سعيد لاختيار شخصية جديدة لتكليفها بتشكيل الحكومة التونسية، وسط أجواء ضبابية تفتح باب المفاجآت في كل الاتجاهات التي قد تعيد خلط أوراق المعادلة السياسية في البلاد.

مهمة الرئيس قيس سعيد صعبة للغاية، وقد يُفاجأ الجميع باختيار شخصية من خارج القائمة المُقدمة له من الأحزاب والكتل النيابية

ورغم أن تلك المشاورات تحولت إلى ما يُشبه "الكاستينغ"، بعيدا عن حسابات الأحزاب ومراكز القوى والنفوذ في البلاد، فإن الانظار اتجهت مع ذلك نحو قصر قرطاج الرئاسي، حيث تُوضع الملفات الأخيرة على عملية "اختيار الشخصية الأقدر" بحسب نص الدستور، لتكليفها بتشكيل الحكومة الجديدة التي طال انتظارها.

ويض الدستور التونسي على أنه في حال عدم نيل الحكومة التي يُكف بتشكيلها الحزب الفائز في الانتخابات

## الرئيس الجزائري يشرع في التخلص من عبء «الصلاحيات الإمبراطورية»

تبون يتنازل عن بعض صلاحيات التعيين لرئيس وزرائه

صابر بليدي

الجزائر - يتجه الرئيس الجزائري عبدالمجيد تبون إلى تنفيذ تعهداته السياسية، حتى قبل دخول الإصلاحات الدستورية المنتظرة حيز التنفيذ، بعد الإعلان عن التنازل عن بعض صلاحياته لصالح رئيس الوزراء، والمتصلة بتعيين بعض كوادر الدولة في المناصب والمؤسسات العليا، ليكون بذلك أول مؤشر على بداية سقوط ما كان يوصف بـ"الصلاحيات الإمبراطورية" لرئيس الجمهورية.

وأعلن الرئيس عبدالمجيد تبون، خلال أشغال مجلس الوزراء المنعقد في قصر المرادية السبت، عن التنازل عن بعض من صلاحيات تعيين عدد معين من كوادر الدولة، لصالح رئيس وزرائه عبدالعزيز جراد، بهدف تخفيف إجراءات التعيين في المناصب السامية لمؤسسات الدولة.

ولم يوضّح القرار، إن كان قرارا ظرفيا أماله تراكم الملفات على رئيس الجمهورية، أو هو مقدمة لتجسيد

تقليص صلاحيات رئيس الجمهورية، تفاديا لاستشراء الحكم الفردي في البلاد، حسب ما تعهد به تبون خلال حملته الانتخابية، استنادا إلى تجربة عشرينين من حكم الرئيس السابق عبدالعزيز بوتفليقة.

ومع ذلك تبقى الخطوة إجراء نسبيا، ينطوي على شكوك من إمكانية تلاعب السلطة بالرأي العام، لتفريز مخطط التجديد، كما هو جار في مسألة الحوار السياسي غير المعلن وقضية إجراءات التهدئة، حيث لا زالت الرئاسة تكفي ببيانات تعلن فيها لقاء رئيس الجمهورية بهذه الشخصية أو تلك، لكنه لم يصدر عنها أي بيان توضيحي عن أهداف أو أجندة الحوار.

ومقابل إطلاق سراح نحو ثمانين موقوفا ومسجونا خلال الأسابيع الماضية، لا زالت حملة التضييقات مستمرة في حق الناشطين والمعارضين السياسيين، حيث مثل، الأحد، نحو عشرين ناشطا أمام محكمة سيدي امحمد

بالعاصمة، للنظر في تهم وجهت لهم تتعلق باحداث الحراك الشعبي والمظاهرات الاحتجاجية، كما حوكم الأحد، الناشط إبراهيم بواجي بنفس التهم، وهو ما يتعارض مع إجماع أغلبية ضيوف قصر المرادية الذين شددوا على ضرورة اتخاذ إجراءات علنية لتهدئة الأجواء المحتقة وإعادة جسور الثقة بين السلطة والشراع.

وذكر بيان اجتماع مجلس الوزراء الذي توصل إلى غاية ساعات متأخرة من مساء السبت، بأنه، وبعد استنفاد جدول أشغال الاجتماع، "أعلن رئيس الجمهورية أنه وبهدف تخفيف إجراءات التعيين في المناصب السامية للدولة وتسريع حركة مستخدمي الوظائف العمومية السامية، قرر تحويل سلطة تعيين عدد معين من إدارات الدولة إلى الوزير الأول، وهذا في إطار احترام الأحكام الدستورية المعمول بها".

وكان الرئيس السابق عبدالعزيز بوتفليقة، قد استحوذ على

صلاحيات وصفت بـ"الإمبراطورية"، خاصة بعد حذف منصب رئيس الحكومة واستخلافه برئيس الوزراء، حيث صارت كل القرارات مركزية في قصر الرئاسة، الأمر الذي أعاق السير الحسن لمؤسسات الدولة، خاصة خلال الفترة التي أصيب فيها بمشاكل صحية (2019-2013)".

وذكر موظف سابق في الرئاسة الجزائرية لـ"العرب"، بأن "القرارات كانت تنتظر لأسابيع ولشهور في مكتب رئيس الجمهورية خاصة خلال السنوات الأخيرة، وأن مؤسسات ومشاريع شلت بسبب استحواذ الرجل على كل شيء في البلاد، بدءا من القرارات السياسية الكبرى، إلى تعيين أبسط موظف في الدولة".

ويعتبر وقف التفرد بالنظام السياسي في البلاد، من ضمن التعهدات التي أطلقها عبدالمجيد تبون، خلال حملته الانتخابية، وقد يكون قرار التنازل المذكور رسالة إلى الطبقة السياسية والرأي العام تعكس توجهه إلى تجسيد الوعود التي ينوي تكريسها في التعديلات الدستورية المرتقبة.

ويبدو أن محافظة الحراك الشعبي على زخمه رغم انتخاب الرئيس الجديد للبلاد، وفشل ورقة استقطاب بعض الأسماء التي كانت تحسب عليه في مناصب حكومية ورسمية في الدولة، على غرار الفنان يوسف سحيري، والكاتب والاديب حميدة العياشي، وقبلة الإعلامي علي ذراع، لم يكفل للسلطة احتواء غضب الشارع المستحرم منذ نحو عام، وتشير إلى أن سياسة اتصاف الحلول لا زالت عاجزة عن حلحلة الأزمة المستشرية في البلاد.

ونذهب متابعون إلى أن المكابيل المتعددة في التعاطي مع تفاصيل الأزمة الداخلية من طرف السلطة الجديدة، يعكس تضارب القرار في هرم النظام، فهناك أكثر من توجه في المسألة، كما أن الرئيس عبدالمجيد تبون، لا يملك مقابيل القيادة لوحده، ولذلك تاتي خطوات التهدئة المنشودة منقوصة وغير مقنعة.



سياسة انصاف الحلول غير كافية

## تأكيد فرنسي - مغربي على دور الرباط في حل الأزمة الليبية

محمد ماموني العلوي

ضرورة إستراتيجية لتوضيح المخاطر الأمنية التي قد تنجم على أي محاولة لعسكرة الحل أو تهميش الإطار السياسي التي اتفق عليها الفرقاء الليبيين في التصريحات قبل خمس سنوات.

وفي هذا الصدد، انتقد المغرب إقصاءه من مؤتمر برلين. وجاء في بيان لوزارة الشؤون الخارجية والتعاون الأفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج في موقعه على الإنترنت أن المملكة المغربية لا تفهم المعايير ولا الدوافع التي أمّلت اختيار البلدان المشاركة في هذا الاجتماع. وأكد البيان أن "المغرب كان دائما في طليعة الجهود الدولية الرامية إلى تسوية الأزمة الليبية".

ويؤيّن وزير الخارجية المغربي، ناصر بوريطة، أن "المغرب انخرط في الملف الليبي منذ البداية بحكم انتمائه المغربي، وأن ما يحدث في ليبيا له تأثير مباشر على أمن واستقرار المنطقة".

وشدد بوريطة على أن "عدم دعوة المغرب كمحاولة لتحديد اتفاق الصخيرات هو مغامرة غير محسوبة، كون الاتفاق حاليا مرجعية وحيدة لمقاربة الأزمة الليبية وهو الأساس الوحيد المتفق عليه بين الفرقاء الليبيين فالمؤسسات الحالية والحكومة وبرلمان طبرق هي نتيجة اتفاق الصخيرات، والكل يعتبره إطارا لمرحلة انتقالية، وبالإمكان تكييفه مع المستجدات والمتغيرات الواقعة على أرض الواقع".

وابدى مراقبون استغرابهم من إقصاء دول مغربية المعنية الأولى بالملف الليبي، ومن ضمنها المغرب وتونس. وفي تقدير محمد بون، "لا توجد معايير موضوعية لعدم دعوة المغرب والأمير يدعو إلى الشكوك طالما أن هناك دولا بعيدة عن شمال أفريقيا تمت دعوتها، في حين وقع استبعاد المملكة المغربية وهي دولة مهتمة بالملف الليبي ولها وزن إقليمي واضطلعت بدور محوري في بناء الإطار السياسي الذي مثله اتفاق الصخيرات".

الرباط - على رغم استبعاده من حضور مؤتمر برلين حول ليبيا الذي عُقد في العاصمة الألمانية، الأشد، يشكل المغرب طرفا فاعلا لتسوية النزاع في البلد، ويحظى بجهده الدبلوماسي في هذا الملف بإشادة المجتمع الدولي.

وأكد العاهل المغربي الملك محمد السادس والرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، خلال اتصال هاتفي، عقب بيان للخارجية المغربية استغرب إقصاء الرباط من مؤتمر برلين، السبت، على "الدور الهام الذي تضطلع به المملكة المغربية لحل الأزمة الليبية وعلى ما تبذله من جهود مشهود بها، منذ عدة سنوات، لحل الأزمة في هذا البلد المغربي"، حسب بيان للديوان الملكي.

وقد أسفرت هذه الجهود، على الخصوص، عن اتفاق الصخيرات، الذي أقره مجلس الأمن ويحظى بدعم دولي.

ويأتي التأكيد الفرنسي المغربي على دور الرباط في حل الأزمة الليبية، بمثابة رد على تغيب المغرب عن مؤتمر برلين، فيما بلغت المراقبون أنه لا يمكن تجاوز ثقل الدبلوماسية المغربية، ورؤيتها لإخماد النزاع الدائر في ليبيا منذ سنوات. وأشار محمد بون، رئيس مركز أطلس لتحليل المؤشرات السياسية المؤسساتية، لـ"العرب"، أن "الاتصال الذي جرى بين الملك محمد السادس والرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون مهم سياسيا ودبلوماسيا للتأكيد على أهمية المقاربة المغربية التي تهتم القضية الأكثر إلحاحا في منطقة شمال أفريقيا في هذه الفترة"، مشيرا إلى أن "المغرب كان واضحا منذ البداية في رفضه للمقاربات الإقصائية والتدخلات الخارجية في الملف الليبي".

ويعتقد خبراء في العلاقات الدولية، أن الموقف المغربي ثابت بالنسبة إلى الأمن والاستقرار بالمنطقة، مضيفين أن تواصل القيادة الفرنسية والمغربية على أعلى مستوى في ما يتعلق بالملف الليبي